مجلة أبحاث
ISSN: 0834-2170
EISSN2661-734X
المجلد 8 / العـــــــدد: 1 (2023)، ص 89– 104

في الواقع السياسي الراهن:
الدولة الوطنية والطائفية:وحدة تستوعب الاختلاف أم اختلاف يهدد الوحدة

In the current political reality,The national state and sectarianism Unity accommodates difference ,or difference threatens unity?

احمد زبير جامعة زيان عاشور الجلفة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم علم النفس والفلسفة
Ahmedzebeir2020@gmail.com

تاريخ الاستلام: 10 /2023/01 تاريخ القبول: 03 /05/ 2023 تاريخ النشر: 10 /2023/06

ملخص:

الدولة هي الوحدة المكونة للعالم جيوسياسيا، والانتماء الرسمي الوحيد المعتبر .وهذا لا يمنع من وجود انتماءات اخـــرى داخلـــها ينضوي تحتها الافراد ويعتزون بها ويتمسكون بها ،ونعني هنا ظاهرة الطائفية في الدولة الواحدة التي قد يصنعها الدين أو العـــرق أو اللغة ....ولما لم يكن الانسان فيما يبدو مستعدا لأن يتنازل عن أي من الانتمائين :الانتماء الى الدولة والانتماء إلى الطائفة، فإن هذا المقال يهدف إلى إظهار هذه الازدواجية في الانتماء ويرصد محاولات التوفيق بين هذين الانتمائين وهو امر يحتاج إلى جهـــد نـــوعي يبذله الجميع لضمان التعايش واستمرار الحياة داخل الدولة الواحدة .كما يرصد خطورة الفتنة الطائفية وسبل الوقاية منـــها وعـــدم تجاهلها لتفادي نتائجها الوخيمة.

الكلمات المفتاحية: دولة وطنية ؛ طائفية ؛ اختلاف ؛وحدة ،.استقرار.

Abstract:

The state is the geopolitical unit that constitutes the world, and it is the official integrity of all humans. But this doesn't definitely confirm that there are no other affiliations within it ،it includes individuals who are certainly citizens of that state who cherish and cling to it. And this is the sectarianism in that one state which might be actually made by religion, race, language or culture. When the human seemed to be not ready to let go of any of their affiliated: integrated to their state or to a certain sectarianism So this essay aims to reveal the double standard in the affiliation itself and captures the initiatives of reconciling them which is a matter that needs a qualitative effort done by everyone to ensure the coexistence and the continuity.

Keywords ;Nation state ,Sectarianism,Difference,Unity,Stability.

المؤلف المرسل: احمد زبير جامعة زيان عاشور الجلفة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم علم النفس والفلسفة

1)مقدمة:

تلون العالم اليوم بلون الدولة الوطنية الحديثة التي صارت عموما الوحدة المكونة له جيو سياسيا، وصارت هي النموذج المسوق والرائج الذي اهتدت إليه البشرية حديثا من خلال تجاربها وسعيها إلى التأسيس اولا ثم الاستقلال الاستقرار والسيادة،وأخيرا التقدم . و لم تكن هذه الدولة ذات تكوين ديمغرافي متجانس بل كانت تظلل فئات مختلفة دينيا وثقافيا واثنيا وحتى سياسيا. ....وتلك كانت من اولى وأمهات المشاكل التي واجهتها.

تحاول الدولة الوطنية الحديثة منذ نشأتها ،أن تكون حاضنة المواطنة ومظلة لولاءات يصنعها الانتماء الطائفي الذي يشبع نزوع الانسان باعتباره كائنا اجتماعيا إلى الاجتماع بالآخرين .لذا فان سجالا قام بين هذه الانتماءات التي يعتز بها الانسان ومن ثم عز عليه ان يفرط في اي منها..فهل كان ممكنا احداث توازن وانسجام بين هذه الانتماءات التي يزاحم بعضها بعضا في الدولة الواحدة ،وعقد صلح بينها ؟ أم أن هذه الانتماءات ادخلت صاحبها فيما يمكن تسميته لعبة لي الذراع،أيها يتغلب ؟وهو ما يقتضي نوازع تتصارع فيما بينها إن في نفس الانسان او في واقعه . وهذه الظاهرة لم تخل منه دولة وطنية عموما فيما يحفظ التاريخ ،وعلى درجات متفاوتة ، هذه الظاهرة التي قد يصنعها التنوع العرقي أو اللغوي أو الديني أو الثقافي أو حتى التوجه السياسي احيانا.... فكيف تعاملت الدولة الوطنية الحديثة مع هذه الظاهرة وكيف يمكن التعامل مع آثارها ؟.

2ـــ) الدولة الوطنية الحديثة:

1،2)الدولة الوطنية الحديثة :لماذا الدولة أولا ؟ما وجه الحاجة إليها .

يقول جوزيف شترا ير Joseph . R . Strayer: قد نشكو اليوم من متطلبات الدولة ، ونحتج ضد تعدياتها المتزايدة ، ولكن يستحيل علينا التفكير في الحياة بدونها . هكذا يقول الاستاذ جوزيف شترابر في محاضرته التي ألقاها سنة 1961 ، في جامعة برنستون بالولايات المتحدة الأميركية (**العلاف** : /www/ahewa org.debat/show/ort/asp.aid .وهو ما يؤكده في كتابه "الأصول الوسيطة للدولة الحديثة" حين يقرر "أن الأقوام الأكثر تخلفا والأكثر بدائية تستطيع وحدها الاستغناء عن الدولة وحين يبلغها العالم الحديث ،فإن سكانها يجدون أنفسهم مرغمين إما على التشكل في دولة وإما على اللجوء إلى ظل دول قائمة فعلا" **(شترا ير: .1982ص8)**

وإلى قريب من ذلك يذهب جورج بيردو حين يقرر أن مفارقة عجيبة يشير إليها،فحواها : إننا بالنسبة إلى الدولة ـــ أمام شيء لا نراه ولكن ،من يستطيع أن ينكر وجودها كحقيقة" (**Burdeau .L'etat 1970 page 13**)؟ إنها بهذا تكون أشبه بالهواء الذي نتنفسه و لا نراه ، ووجه الشبه الآخر المهم أننا لانراه فحسب ولكن لا نستغني عنه أيضا.ولهذا نضيف إلى ما قاله بيردو:ومن منا يستطيع إنكار ضرورة وجودها أيضا رغم أنها أحيانا قد تضايقنا بإلزاماتها المزعجة وتدخلاتها الثقيلة والمضايقة والتي قد تكون ظالمة أحيانا أخرى.؟فكأننا هنا أمام مفاضلة أحد طرفيها وهو الأفضل ،الوضع حيث السلطة الظالمة ، والطرف الثاني المفضول والأسوأ وهو الوضع حيث لا سلطة إطلاقا، ذلك أن السلطة على ظلمها قد تضمن حدودا دنيا من الاستقرار لا يستغنى عنه لاستمرار الحياة. أما الوضع حيث لا حاكم، ومن ثم لا دولة أو لا سلطة، فينتج حدودا قصوى من اللااستقرار والفوضى يصعب السيطرة عليها وتترك الباب مفتوحا على مصراعيه لكل الاحتمالات المتوقعة وغير المتوقعة . ونجد شيئا كهذا يعبر عنه بصورة تبدو غاية في الجودة والدقة والصراحة في الفكر السياسي الإسلامي، فيما يظن كاتب المقال ،من ذلك ما أثر عن شيخ الاسلام ابن تيمية. قوله في الفتاوى :"ستون سنة مع إمام جائر أصلح من ليلة بلا سلطان".

و طبعا يجب الاتنسينا هذه المفاضلة بين شرين (الجور ـــــ او الفوضى)والتي تكرسها القاعدة المعروفة عند علماء الأصول وهي ارتكاب اخف الضررين والضابط المشهور في تغيير المنكر وهو أن لا يؤدي الى منكر اكبر منه.وهذا انما يكون عندما لا يكون امامنا

إلا شرين يجب ان نختار اقلهما سوءا.....يجب الا ينسنا هذا ،ان هناك وضعا افضل وهو المنشود الانساني :دولة ذات سلطة قوية وعادلة وهو غاية كل تنظير أو ممارسة سياسيين.ينشد الصلاح والسعادة للمحكومين،وهو مايشير اليه تعريف السياسة عند المسلمين أنها "القيام على شأن الرعية من قِبَل ولاتهم بما يصلحهم من الأمر والنهي والإرشاد والتهذيب، وما يحتاج إليه ذلك من وضع تنظيمات أو ترتيبات إدارية تؤدي إلى تحقيق مصالح الرعية بجلب المنافع أو الأمور الملائمة، ودفع المضار والشرور أو الأمور المنافية. (صيدالفوائد.السياسة الشرعية. تعريف وتأصيل . Http://saaid.net.>doat>6htm موقع الكتروني)

وإذ نقرر كل هذا ، مع من يقرره فإنما نؤسسه على معطيين : إحداهما ما في طبيعة الانسان من حيث هو كائن سياسي واجتماعي وجد في الدولة ما يشبع نزوعه هذا ويتجاوب معه. ثم إن ما في طبيعة الانسان من ميل إلى الظلم والعدوان والتروع إلى أخذ ما ليس له ما يبرر قيام الدولة كي تقف في وجه هذا الميل الفج والذي يحتاج الى أن تكفكفه وتقف في وجهه سلطة قوية رادعة .وإلا سادت الفوضى(ولا أسوأ من الفوضى). واعتدى الناس بعضهم على بعض وساد بينهم قانون القوة بدل قوة القانون.

والمعطى الثاني هو ما يجليه الواقع السياسي الراهن ،إذ آل أمر العالم إلى أن قسم جيوسياسيا بحيث صارت الوحدة المكونة له هي الدولة،ومن ثمة فلا يكاد يوجد إنسان هو خلو من انتماء إلى دولة ما،(وهو الانتماء الرسمي المعترف به والذي يدون في وثائق رسمية للهوية)، لا يستثنى من هذا إلا أولئك الذين يوغلون في البدائية ،وهؤلاء أما أنهم انقرضوا أو يكادون وهم في كل الاحوال قلة قليلة جدا . وإما أنهم بلغهم مد التقسيم الجيوسياسي فانضووا تحت دول قائمة أو أقاموا دولا جديدة انضـــووا تحتها... لقد أصبحت كل بقعة من بقاع الأرض تحت سيطرة دولة ما ،كما أصبح كل فرد من سكان العالم منضويا تحت لواء دولة ما، ولا يستطيع أي إنسان الآن، في الظروف العادية ، الخروج أو الدخول من دولة إلى دولة أخرى كما يفعـــل الإنسان في العصور الأخرى من دون إذن رسمي(جواز سفر، تأشيرة،). إن الإنسان المعاصر، من دون انتماء قانوني إلى دولة ما تحتضنه وتعترف بوجوده يصير ضائعا وغير معترف به ، ولا وجود قانوني شرعي له ، وبالتالي أصبح الانتماء إلى دولة ما أحد أهم ضرورات الحياة في العالم المعاصر،فهي التي تعطي الانسان الاعترافين الرسمي والشرعي بولادته وبموته وبوجوده على الأرض (**عبد الخالق : 1989 ص25**). وإلا فهو بمعنى ما لقيط سياسي.

فلا عجب والحال هاته أن نجد المادة 15، من الفصل السادس من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، (ميثاق الامم المتحدة سان فرانسيسكو1948)، تعترف صراحة بحق الإنسان في الانتماء إلى دولة ،إذ تنص هذه المادة على أنه :ـــ **"لكل فرد التمتع بحق الجنسية.//ـــ ولا يجوز تعسفا حرمان أي شخص من جنسيته ولا من حقه في تغيير جنسيته"**.والجنسية بالطبع تعني الانتماء الرسمي إلى دولة .

2،2) الدولة الوطنية الحديثة :المفهوم ،النشأة ،التاريخ: جاء في تعريف الدولة أنها :"مجتمع منظّم له حكومة مستقلة، ويضطلع بدور شخص معنوي اعتباري مميز تجاه المجتمعات الأخرى المماثلة لها والتي يقيم معها علاقات معينة" (لالاند:.2001ص.369). أو كما يعرفها ريموندز بأنها "مجتمع من الأفراد يقيمون بشكل مستمر ومستقلين بقوانينهم من أي تدخل أو تسلط خارجي ولهم حكومة منظمة تشرع وتطبق قوانينها على جميع الافراد داخل حدودها".(كيثيل: سنة 1963 ص. 99 ـــــ 100) .

و تجاوبا من الانسان مع نزوعه الاجتماعي وجد أو أوجد له انتماءات متنوعة يدين لها بالانتماء والولاء والتعلق والاعتزاز وتجعله يتحد مع آخرين إما لأنه يشاركهم في الدين أو في اللغة أو في العرق ،أوفي ا لثقافة أو في الارض. ..أو في الجنسية ، وهذه الأخيرة هي ما أفرزته الدولة الوطنية الحديثة وتبنته كانتماء رسمي بديل معترف به قانونا.وعلى أساسه تعامل المحكومين على قدم المساواة،وتضع نفسها على مسافة واحدة منهم جميعا.أوهكذا يجب أن يكون.

3،2) نشأة الدولة الوطنية الحديثة: أنهى صلح وستفاليا سنة1648حرب الاعوام الثلاثين بين الكاثوليك والبروتستانت. ورسم ولادة قارة اوروبا الحديثة المؤلفة من دول ذات سيادة. لقد كان هذا الصلح بمثابة عقد ميلاد الدولة.الوطنية التي صارت الوحدة المكونة للعالم جيوسياسيا. لقد قسم صلح وستفاليا أوربا إلى كيانات سياسية هي الدول القومية (etats nations)طبقا لديانة كل حاكم ،وقد أقرت هذه المعاهدة سيادة كل دولة داخل حدودها الآمنة والمحددة، لترسي نظاما جديدا في أوربا وفق مبدأ المساواة بين الدول واحترام السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ،وحفظت بقاءها ضمن منظومة المجتمع الدولي في محاولة لإنهاء حالة الاقتتال السائدة في أوربا وتكريس حق كل أمة في أن تنضوي تحت لواء دولة مستقلة. والتحول من الإمارات الإقطاعية إلى الدول السيادية.. "لقد اخترعت أوربا ابتداء من القرن السابع عشر شكلا جديدا من اشكال المجتمع السياسي صدرته بعد ذلك إلى كل انحاء العالم "(**La Pierre 2001p. 181**)

وقد حاول الملوك انتزاع السلطتين من الكنيسة ،ومن ثم زالت فكرة توحيد العالم المسيحي دينيا وزمنيا(تحت لواء الإمبراطورية المقدسة) لتنتقل هذه السلطات إلى حكام الدول آنذاك .هذه الكيانات السياسية الجديدة هي ماصدق مفهومنا الجديد الذي نحن بصدده: (الدولة الوطنية)التي تعكس رغبة الأمم التي شعرت بكيانها المتميز في أن تشكل وحدها العنصر البشري في الدولة وذلك بمقتضى مبدأ القوميات الذي دعا إلى ضرورة تطابق حدود الدولة ككيان سياسي مع حدود الأمة ككيان اجتماعي طبيعي، وإلى حق كل أمة في أن تشعر بكيانها داخل دولة خاصة بها "(**صقر ، ،سنة 1995 ص 32ـــ 33**).

لقد كان صلح وستفاليا إيذانا بانتهاء النظام الإمبراطوري وهيمنته على أوربا وقطعا للطريق أمامه، إضافة إلى الحد من طغيان الكنيسة الكاثوليكية في محاولة احتكار السلطة السياسية والروحية .لقد كانت هذه المعاهدة منعطفا تاريخيا حاسما في العلاقات الدولية ،إذ بتحويله الإمارات الإقطاعية إلى دول سيادية، صار ينظر إليه على أنه يمثل بداية المنظومة الدولية الحديثة.

ولكي تضمن الاستقرار وتحول دون نشوب الحروب، وخاصة الحروب الدينية المدمرة .فقد كرست مجموعة مبادئ هي : ـــ الاعتراف بالحدود الآمنة والمحددة، ـــ وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدولة أو تلك، كما أقر مبدأ تبعية كل رعية لدين ملكهم في محاولة لإنهاء حالة الفوضى والاقتتال،التي صاحبت الحروب الدينية التي راح ضحيتها ثلث سكان أوربا فيما تذهب إليه بعض التقديرات وسعى الملوك للاستقلال عن الكنيسة وسلطتها. واعتنق كل ملك مذهبا دينيا ألزم به رعيته،وبذلك أقصيت فكرة توحيد العالم المسيحي زمنيا(الامبراطورية الرومانية)ودينيا(المسيحية) الكاثوليكية) لتحل محلها كيانات سياسية جديدة (الدول القومية) التي أخذت السلطتين الزمنية والدينية و لم يعد لرجل الدين تلك السلطة التي كانت له في القرون الوسطى .

بل إن الملك هو صاحب السلطتين الزمنية والدينية معا.فبعد أن كان الدين يدخل في السياسة ،صارت السياسة هي التي تتدخل في الدين وتحمل الناس على اعتناق مذهب ديني معين . يقول الفيلسوف الانجليزي توماس هوبز،(1588-1679)وهو من أشهر فلاسفة السياسة الذين يمثلون هذا الطور:"أنا أخضع للكنيسة الأنجليكانية التي فرضها علي سلطاني ملك انجلترا"(صالح ابوجابر 1985ص74)

ويبدو ان مفهوم الدولة الحديثة لم يكن بعد قد بلغ قمة نضجه.و لم تستقر الدولة الوطنية الحديثة بعد على وضعها النهائي والراهن .ويمكن اعتبار ذاك الطور بداية متعثرة مر بها هذا المشروع ،مشروع الدولة الوطنية الحديثة ، فالواقع التاريخي الأوربي أظهر اختلاطا عرقيا يجعل الحديث عن الصفاء العرقي ضربا من الوهم لم يعد يصدقه أحد ،أما عن فرض المذهب الديني على إنسان من الناس أيا كان موقعه، وأيا كانت الجهة الفارضة يوصل إلى طريق مسدود،فقد ثبت تاريخيا وواقعا أن من يعتنق دينا معينا مكرها لا يمكن الاطمئنان الى ولائه .فلا يعتد بكفر المكره ولا بإيمانه.وهو ما تصدقه الايات القرآنية الكريمة "لا إكراه في الدين" البقرة 256."إلا من أكره وقلبه مطمئن بالايمان" (النحل 106) أفانت تكره الناس حتى يكونوا مومنين"(يونس 99) .إننا بالإكراه على

الدين نصنع مجتمعا منافقا ، يظهر ولاءا مغشوشا للسلطة القاهرة والمضطهدة لكل مختلف دينيا وهو ولاء لايطمأن إليه .وسرعان مايكشف زيفه وخداعه مع اول مشكلة أو تحد ي يواجه هذه الدولة.

هذا عن الدين الذي يُعتنق ،أما عن المميزات الاخرى التي تصنع الاختلاف في الوطن من اثنية ولغوية وثقافية فإن إقامة معاملة المحكومين على أساس عرقي أو لغوي أوديني ،فيحابي هؤلاء ويقصى اولئك، إنما يصنع اجتماعا هشا لا يعول عليه في إقامة لحمة وطنية ،بل ويوجد حالة من التشنج والاحتقان. أكدها تجارب المجتمعات البشرية وهو أمر يفسد أكثر مما يصلح ، ويفرق أكثر مما يجمع ، لأنه يفتت الدولة بصمت يشبه صمت النار تحت الرماد ـــ إذ يجعل هذه الطوائف المختلفة تنتظر أول فرصة تتاح لها لتحرك الصراع الدموي الذي يهدد أمن الدول واستقرارها وهو ما حدث ذات يوم وكان بتفاصيله ودقائقه ارهاصات لصلح وستفاليا ومن ثم قيام الدولة الحديثة ،ويبدو أنها في بداية الامر لم تحسن الاستفادة من تلك التجربة ،تجربة الحروب الطويلة بين البروتستانت والكاثوليك التـــــــي شهدها فرنسا والحروب الأهلية والتي كانت أكثر فصولها دموية "مذبحة بارتيملي سنة 1572التي ذهب ضحيتها حوالي 30000 من البروتستانت الفرنسيين ،على أيدي المتعصبين من الكاثوليك بأبشع وسائل ، وكان ذلك بمباركة البابا نفسه وبأمر من الملك شارل التاسع. (شوقي الجمل وعبد الله عبد الرازق : 2000ص57)والتي كانت حربا دينية بامتياز.وهي مثال جيد عن الطائفية الدينية.

و اذاكان هذا الصلح قد أصاب في وضع الغاية ، وهي إنهاء حالة الاقتتال الطائفي والديني خاصة فقد أخطأ في تحديد الوسيلة التي لا نراها توصل إلى هذه الغاية .ذلك أنه من المفارقات أن هذه الدولة القومية نفسها قد قامت على أساس فكرة المجتمع المتجانس الذي يرتبط أفراده من خلال وسائل ومحددات اجتماعية أساسا.(وهو ماكذبه التاريخ والواقع) وقد كانت فكرة الدولة الوطنية في بدايتها في اوربا تقوم على أساس أن كل مـــجموعة من المواطنين متجانسة قوميا لها الحق في التجمع داخل دولة واحدة " (عبد الحفيظ : ب ت .ص17) .

وقد ظهر جليا ،فيما بعد، أن حمل الناس على الدين الواحد ،دين ملكهم وهم مختلفون أصلا في مذاهبهم الدينية أو توحيد المختلف بتجاهل خصوصياته ومحاولة تذويبها هو أمر لا يخلو من تعسف، يفضي في النهاية إلى إيجاد واقع متململ يشبه خزان الوقود أو برميل البارود الذي ينتظر أول شرارة لينفجر ويأتي على كل شيء، وما أكثر ماوقعت هذه الانفجارات . ومن ثم فإذا كان صلح وستفاليا قد أعد الوعاء الذي تمارس فيه الكيانات الجديدة (الدول الوطنية) سيادتها فإنه لم يحسن ملء هذه الأوعية بما يجب أن تملأ به من المحكومين الذين هم خاضعون لنفس السلطة السياسية ولكنهم لم يكونوا متجانسين إثنيا وثقافيا ودينيا ولغويا مما يجب أن تعترف به و تستوعبه المواطنة التي كانت هي الأخرى بحاجة إلى حضن يحتويها وهي الدولة الوطنية القائمة على التنوع المعترف به لا على التجانس المدعى زورا وخداعا،.وهذه المظلة ،مظلة الدولة الوطنية التي كان يجب عليها أن تسع هذا التنوع وتعترف به وتعلو على الاختلافات بين تلك الأطياف الإثنية والدينية والثقافية واللغوية كلها،تعاملها بتوازن وحياد لتحتكم إلى القانون الملزم الذي يظلل ويُسوي ويسري على الجميع. وتلك سمة الديمقراطية وقـــوام المواطنة وروح العلمانية الغربية التي اختارتها أوربا والتي تسع لا المختلف دينيا فحسب بل حتى غير المتدين أصلا. فلم يكن بد من جعل الدين مسألة شخصية والتزاما فرديا بعيدا عن واقع السياسة، واهتدت الدول الأوربية إلى وجوب أن تتيح السلطة هامشا من الحرية والاعتراف والتسامح مع الآخر المختلف إثنيا ودينيا وثقافيا ولغويا وهو جزء لا يتجزأ من التركيبة الديمغرافية للدولة وتصير الدولة بالتالي محايدة إزاء كل الانتماءات المختلفة أيا كان لونها داخل الدولة الواحدة. وتخرج الاختلاف من دائـــرة التضاد الذي كثيرا ما كان يأخذ صورة الصراع الدموي ،الى التنوع الذي يثري الحياة الاجتماعية و الذي يسع الآخر ويعترف به ويتسامح معه ولا يصطدم به بل قد يتعاون ويتعامل معه بإيجابية ويجعل السلطة

على نفس المسافة من جميع الإثنيات والأديان واللغات والثقافات وغيرها مما يميز الطوائف بعضها عن بعض في الدولة الواحدة ، فتتيح لهم نفس الحقوق المشتركة والمنصوص عليها قانونا بصرف النظر عن تنوعهم الديني والاثني والثقافي واللغوي .....عموما.

لقد وجدت اوربا نفسها أمام خيارين مختلفين بل متضادين :إما الدين (المسيحية)الذي باسمه اندلعت حروب أتت على الكثير من الاحياء، وتعاليم اخرى (ليس المقام مناسبا لبسطها)وبين العلمانية التي تجعل الدين مسألة شخصية .وتتيح حرية شخصية تجعل الانسان مخيرا لابين مذاهب دينية بل بين الدين والالحاد والادين.ولم تتردد أوربا وأجمعت أمرها..... واختارت العلمانية. التي جاء في تعريف المعجم الدولي الثالث لمادة علمانية(أوسيكولاريزم) SECULARISMEكما في اللاتينية : "أنها اتجاه في الحياة،أو في شأن خاص يقوم على مبدأ أن الدين والاعتبارات الدينية يجب أن لاتتدخل في الحكومة ،أو استبعاد هذه الاعتبارات استبعـــــــــــــــــادا مقصودا ،فهي تعني مثلا السياسة اللادينية البحتة في الحكومة .وهي نظام اجتماعي في الأخلاق،مؤسس على فكرة وجوب قيام القيم السلوكية والخلقية على اعتبار الحياة المعاصرة والتضامن الاجتماعي دون النظر إلى الدين"(البار 2008ص28) .

ومن ثم فإن التعريف الذي يبدو أنسب للدولة الوطنية الحديثة والذي ينسجم مع الواقع غير المتجانس ويسعه ، يمكن أن يعدل ليصير كما يلي: "أنها الدولة التي تجمع شتات شعبها وعناصرها العرقية في نظام سياسي واحد وقوي ولا مانع من وجود عناصر عرقية أخرى في هذه الدولة"(اسماعيل عبد الكريم .ب ت.ص239 ــ240) .والملاحظ أن التعريف اشار الى الاختلاف العرقي فقط ولكننا نضيف إليه أن المواطنة في الدولة الوطنية كمفهوم ناضج ومكسب بشري عزيز يقتضي ان يتسع وعاء الدولة الحديثة ليستوعب الاختلافات أيا كان مقياسها وأساسها ومعيارها.

3) الدولة الوطنية و التنوع الطائفي:

1،3)الدولة الوطنية ومحاولة استيعاب الطائفية:لقد ذهبت الدولة الوطنية بعيدا في اتجاه أن تسع التنوع وأن تصهره في بوتقة جديدة وأن تضع لهؤلاء المختلفين انتماء جديدا جامعا هو الانتماء المواطني والاعتزاز به،بل إن كلمة مواطنة والتي جاء منها الفعل واطن ،ومنه واطن فلان فلانا أي تواجد معه في نفس الوطن،ولن يستقيم ذلك إلا بأن يسع كل واحد من المتواطنين الآخر ويتعايش معه.و قد يكون كل منهما مختلفا عن الآخر ، وهنا تتأكد الحاجة الى المواطنة التي تعني من جملة ماتعنيه التعايش الذي بدوره يقتضي التسامح،الذي يعتبر الاختلاف هو محكه الذي يجلي درجة شيوعه .

إذن فالدولة الوطنية الحديثة باحتضانها لفكرة المواطنة أفرزت انتماء جديد ا حاول ان يمتص الانتماءات الطائفية الفئوية التقليدية الضيقة.وهيمن عليها ومن ثم وحد المنتمين إلى الدولة الوطنية الواحدة فجعل منهم مواطنين متساوين أمام القانون، يتجلى واضحا في ترسيمه للانتماء فيما يعرف بالجنسية التي لا تشير إلى الهوية العرقية أو الدينية أو اللغوية أو إلى شيء من الخلفية الثقافية والاثنية عموما أو الانتماء السياسي، بل تشير فقط إلى الانتماء إلى هذه الدولة أو تلك ،والاعتزاز بهذا الانتماء البديل الذي صار أو كاد يصير اليوم انتماءا رسميا قد يقدم على كل انتماء وولاء في الدولة الوطنية و يعلو على كل ولاء، ولا يجوز الاستهانة به. وهو انتماء رسمي معتد به وموثق قانونا دون تجاهل للخصوصيات الطائفية التي تصنع وتلون التركيبة الديمغرافية داخل الدولة الواحدة والتي هي محفوظة لا في الوثائق بل في الذاكرة الجماعية للطائفة ،بل قد يجرم من يثير ويحرك ويستغل ذاك الاختلاف داخل الدولة الواحدة لأن ذلك قد يكيف على أنه تهديد خطير للوحدة الوطنية.

اذن لقد تأكد إذن أنه لاوجود في الواقع لدولة متجانسة تماما وخالية من طوائف ذات خصوصيات لغوية أو جنسية أو دينية أو ثقافية ، ...كما تأكد أيضا أن هناك قوميات متميزة تتوزع على دول ...مما يجعل بعض الدول ذات تركيب هجيني .

وأمام هذا الأمر الواقع وتدعيما لفكرة الدولة الوطنية الحديثة على ما آلت إليه، لم يكن بد من اللجوء إلى فكرة الجنسية أو الهوية المنسوبة الى الدولة أو حب الوطن أو الولاء للدولة كوشيجة تجمع سكان الدولة الواحدة على اختلاف لغاتهم وأصولهم الاثنية والدينية، فصارت الدولة القومية مجرد تعبير قانوني عن وحدة الإرادة القومية ، التي تعتمد على عامل التجانس الادراكي وحده بصرف النظر عن الاختلافات العنصرية والدينية واللغوية وغيرها، فصـــــار الولاء النهائي للدولة ،كما أصبح هذا الولاء أساس عملية التكامل القومي "" صقر1995 ص 34.بتصرف).

لقد عملت هذه الدولة علي تحرير البشر من كل الأطر الفئوية والطائفية الأثنية التي كانوا ينتمون إليها وشكلت مرجعية لتحديد الحقوق والواجبات، لتفرض محلها حقوقا وواجبات تنص عليها القوانين لكل البشر في المجتمع بحيث اعتبرت هذه المساواة أمام القانون ركنا أساسيا من أركان الاستقرار والتعايش في الوطن الواحد . ومن ثمة صار الولاء والانتماء للوطن أو للدولة ،والذي يأخذ صفة الرسمية بما يعرف بالجنسية ، هو البديل عن الولاء للكنيسة ،فصار للمواطن في ظل دولته له أن ينتحل أي مذهب دون أن يساءل عن ذلك فضلا عن أن يتابع أو يضيق عليه،لقد حلت النزعة القومية محل الديانة المسيحية الكاثوليكية(نسبة الى المذهب الكاثوليكي وهو أقدم مذهب ديني مسيحي) في أوربا وتحولت إلى دين أوربا الجديد الذي تبنى الدول على أساسه ،وتدين له الشعوب بالولاء، ويضحي الأفراد بحياتهم في الذود عنه"(صقر1995 ص47)

2،3) الدولة الوطنية والطائفية: اختلاف يهدد الوحدة

– من الطائفة الى الطائفية (مقاربة مفاهيمية)

الطائفة هي جماعة من الناس يجمعهم مذهب أو رأي يمتازون به ،والطائفة هي الجزء أو القطعة ،وهي الرجل الواحد الى الالف،وقيل الرجل الواحد فما فوقه ويقال طائفة من الناس أي جماعة من الناس .

– الطائفية: مجموع"الأفراد الذين يعتبرون أنفسهم أو يعتبرهم الآخرون مشتركين في بعض السمات والخصائص التي تميزهم عن التجمعات الأخرى في مجتمع يستطيعون في إطاره تطوير سلوكهم الثقافي الخاص"(**عمارة : سنة 2003ص7**).كما يعرفها قايد دياب بأنها "نظام سياسي واجتماعي مختلف يرتكز على معاملة الفرد كجزء من فئة دينية تنوب عنه في مواقفه السياسية وتشكل مع غيرها من الطوائف جسم الدولة السياسي أو الكيان السياسي". (**دياب: سنة2007.ص7**)

وتعرفها المحكمة الدولية بما يلي :"معيار كل طائفة هو وجود جماعة من الاشخاص يعيشون في بلد أو محلة معينة وينتمون الى عرق او ديانة او لغة او تقاليد خاصة بهم ومتحدون بواسطة العرق والديانة واللغة في شعور يتميز بالتعاضد ،بهدف المحافظة على تقاليدهم وعباداتهم ،وضمانة تعليم وتربية اولادهم وفق تطلعاتهم "(عصام سليمان 1991ص 19)

اذن فالطائفية تصنع في الدولة الواحدة احيازا معنوية يتموقع داخلها افراد مشتركون في بعض السمات تسيجهم بسياج معنوي بحيث يعتبر من بداخله ذا مميزات يفتقدها من هم خارج السياج الطائفي،فهم قد يتكلمون لغة لا يتكلم بها من هم خارج السياج،وهم من اعراق تختلف عن اعراق من هم خارج السياج،واشربوا ثقافة ليست لمن هم خارج السياج ..ويدينون بدين غير دين من هم خارج السياج .وقد يذهبون مذهبا دينيا يختلف عن مذهب من هم خارجه أيضا،رغم ان الدين قد يكون واحدا يظلل هذه الطائفة وغيرها.وقد يذهب افراد الطائفة الواحدة الى اعتقاد أن للآخرين الذين هم خارج الحيز الطائفي حقوقا لا يتمتعون بها.أو العكس.

وغني عن البيان ان السياج الذي نتكلم عنه ليس سياجا ماديا ،يصنع حضائر او محميات داخل الدولة الواحدة بل هو سياج معنوي تحفظه الذاكرة الجماعية ويستشعره افراد الطائفة الواحدة أيا كان الرابط الذي يربط بعضهم ببعض. إذن لم يكن أمام الدولة الوطنية إزاء هذا الواقع متعدد الألوان والأطياف إلاخياران لا ثالث لهما :إما الاعتراف به واستيعابه وهو ما يضمن حالة من السلم

الاجتماعي ينشدها كل العقلاء .وإما تجاهله ومن ثم غليان اجتماعي يستحيل معه المجتمع إلى حالة من الهياج الكامن والمضمر ينتظر أول فرصة تتاح له فيهتبلها لينفجر عاجلا أو آجلا وهو أمر أكده الواقع،والنتيجة طوفان من الدم يأتي على الجميع يستوي في ذلك من أشعل الفتيل أو من كان وقودا ،بل قد يطال هذا الطوفان حتى من لم يكن من هذه الفئة أو تلك. وقد وسع تاريخ الدولة الوطنية على قصره النسبي كل هذه الخيارات وأتاح للبشرية فرصة أن تجربها كلها أو جلها،وجاءت النتائج تصدق ما ذكرنا آنفا. ولو أنه كتب الاستمرار لهذه الدولة بالاقتصار على هذه القوالب المتجانسة وحمل الاخر المختلف على التخلي عن هويته التي يصنع خطوطها العامة ارثه الاثني والطائفي ويندمج في غير هويته ،وهو أمرمستبعد واقعا ،لآل الأمر إلى اصطدام عنيف طرفه الآخر انجاز سياسي عز على البشرية التفريط فيه،بل صار بمثابة الدين الجديد للسياسيين وهو الديمقراطية 'التي تعترف بالتنوع والتعدد والآخر عموما بما فيه من صفات مختلفة ،و لا تنسجم مع استبعاد الأقليات، كما لا تنسجم مع رفض هذه الأقليات للأغلبية...ذلك أنه ليس للديمقراطية من وجود دون الاعتراف بحقل سياسي تعبر فيه النزعات الاجتماعية عن نفسها،وتتخذ فيه عبر اقتراع الأغلبية قرارات يعترف بها المجتمع بمجموعه على أنها شرعية" (تورين :. 2000.ص117)

لقد فرضت ظاهرة التنوع نفسها بقوة و لم يعد من سبيل إلى تجاهلها.وهي، في ذاتها ظاهرة طبيعية ليست مقلقة إلى حد ما داخل الاجتماع الإنساني العام ،ومصطلح إثنية ethniqueيشير إلى انتماء ذي خصوصيات يصنعها التاريخ والتراث واللغة والثقافة وسائر مورثات التماسك والتضامن لأفراد يشعرون به ،مما يعمل على تماسكهم كجماعة متميزة عن الآخرين داخل وعاء اجتماعي أوسع يريدون أن يجدوا لهم داخله مكانة والتفاتة اعتراف بكيانهم وبالحمولة التراثية والتاريخية التي يعتزون بها، والتي هي الجامع لهؤلاء الأفراد أمام غيرهم من الجماعات الإثنية الأخرى التي قد تشاركهم الحيز السيادي الذي تجسده الدولة ،كما يبدو ذلك واضحا في دول العالم اليوم : فالدولة الواحدة تظلل أكثر من طائفة كما كان الحال مع الاتحاد السوفييتي والاتحاد اليوغسلافي سابقا، وقد يحدث أن الطائفة الواحدة قد تتوزع على أكثر من دولة كما مع الأكراد في العراق وسوريا وايران وتركيا، ومن ثم فنحن نلحظ تداخلا وتخارجا بين مفهوم الدولة والجماعة الإثنية أو الطائفة.وصورة ذلك أن الدولة قد تساوي الجماعة الإثنية كما حدث مع تلك الكيانات السياسية المفترضة التي أرادها صلح وستفاليا سنة1648.وإن لم يسعها الواقع السياسي والاجتماعي آنذاك كما رأينا . وسرعان ما روجعت،إذ الدولة لم تعد في سعتها تساوي الأمة أو القوم أو الطائفة.إذن لم يكن بد من الاعتراف بالتنوع الاثني كظاهرة طبيعية. وقد كان يمكن ان تسير الامور على خير حال لو تبادلت الطوائف الاعتراف والتسامح و تركت وشأنها، ولكن تسييسها وتوظيفها لأغراض معينة هو الذي حاد بها عن مسارها الطبيعي والصحيح ،ذلك حينما ذهب بها أصحابها في اتجاهات شتى ،فاتخذت ذريعة من طرف طائفة ما تضاد من يساكنوهم ويواطنونهم من الطوائف الأخرى، وما ينجر عن ذلك من آثار خطيرة على الاستقرار والسلم الاجتماعيين وما يستنزفه من طاقات كان يمكن أن توجه للتدرج بالدولة الوطنية في مراقي الازدهار والتقدم . بما يحدثه من تأثير في ترتيب الأولويات بالنسبة إلى الدولة:فبدلا من التفرغ للتقدم الاقتصادي وهو هاجس جاد بالنسبة إلى الدول كلها، صار الاهتمام بشروط الاستقرار والسلم الاجتماعيين الذين غيبهما نزعات طائفية متطرفة.وهذه أولى الاولويات ،والالتفات إلى مطالب هذه الفئة أو تلك ،مما يحيلها دولة داخل الدولة بمعنى ما، فتكون أشبه ما تكون بالسرطان الذي ينهش الجسم الحي فيأخذ منه كل اسباب العافية والقوة.... .إننا هنا لا نتكلم عن مواطنين يطالبون بحقوق. فذلك وضع يبدو طبيعيا جدا بإمكان الدولة بل من واجبها الالتفات إليه، وتلك أولوية الأولويات بالنسبة إلى الدولة الوطنية الديمقراطية التي هي دولة المواطنة بامتياز كما يذهب إلى ذلك آلان تورينAlain Touraine(تورين 2000 ص115).والتي تحترم نفسها ومواطنيها – وهذا ما يجب أن يكون – وإنما نتكلم عن فئة ترى نفسها تتميز عن غيرها ومن ثم فهي – كما ترى نفسها دائما- ذات امتيازات ليست للمواطنين الآخرين .أوقد يغمرها ويشيع بين أفرادها شعور أنهم لا يساوون غيرهم في القيمة المواطنية، مما قد يحملها على المطالبة بالمساواة مع بقية المواطنين أو،

أحيانا على المطالبة بالانفصال والاستقلال . وقد تجد من يساندها من القوى الخارجية التي تجد فرصتها للتدخل وتغذي مشاعر الانتقام ومن ثم الشغب على الدولة الوطنية التي تنتمي إليها الفئة المضطهدة أو المستعلية،وتستثيرها للمطالبة بحقوقها، وتغريها بالدعم والحماية،تحت شعار حماية الأقليات والدفاع عن حقوق الانسان ،كما يشيع اليوم،سيما وأن حدود الدول لم تعد محصنة كما كانت فيما مضى بل اهتزت وتبعها اهتزاز وتصدع في الحدود السياسية والسيادية للدولة الحديثة بفعل هبوب رياح العولمة في العقود الأخيرة من القرن العشرين والتي كانت بمثابة إعصار أو زلزال هز كل شيء بما في ذلك المفاهيم السياسية فلم تعد الدولة ذات سيادة كما كانت ذات يوم بل صارت في احسن احوالها ذات سيادة مهزوزة ومخترقة ،،ولم تعد مسألة حماية حقوق الإنسان منوطة بالدولة الوطنية ذات السيادة ، كما كان الشأن فيما مضى بل اخترقت الحدود وصار التدخل الدولي لحماية الأقليات وحقوق الانسان وتكريس الديمقراطية ادعاءا او صدقا ،أمرا واردا كما تؤكد ذلك الوقائع اليومية ،مما كان سببا لأن يستعر أوار الفتنة ويهتز استقرار الدولة. ويعضد ذلك تدخل خارجي له غطاء من الشرعية المستغلة والمزيفة في الكثير من الاحيان والتي تأتي على لب وقوام الدولة وهو السيادة فتعمل على تجويفها ،وخاصة في عصرنا الذي صارت فيه الدول وكأنها صناديق تشف عما بداخلها من ممارسات مضطهدة لفئات أو طوائف (أقليات)كل ذلك يتذرع به للتدخل الخارق للسيادة فيما يقرر التاريخ والواقع الراهن خاصة.

و لم يخل تاريخ ولا واقع الدولة الوطنية من بؤر للتوتر صنعه هذا السقف العـــالي من المطالب لدى بعض الطوائف أيا كان لونها مما ينظر إليه على أنه خطر جاد يهدد الوحدة والسيادة الوطنيتين والذي يجب على هذه الأخيرة الاهتمام به والتصدي له وعد م تجاهله ،أو الاستهانة به. ولعل من الأسباب التي تشعل فتيل الفتنة الطائفية وتحركها :ضعف السلطة وهيمنة الاستبداد السياسي الذي قد يضطهد هذه الطائفة أوتلك وغياب الاستقرار مما يجعل النظام .السياسي ،وهو يتعامل مع مختلف الاطياف الاثنية عاجزا أو عازفا عن امتصاص الفروق وإذابتها مكرسا لا مساواة تحابي فئة على حساب غيرها مما يهدد قيم المواطنة من مساواة أمام القانون وعدالة في توزيع الريع الوطني ومشاركة سياسية متوازنة لا تقصي أحدا .عندما تغيب هذه القيم لسبب أو لآخر،،.ولعل من أهم الأسباب الأخرى تجاهل السلطة لبعض الطوائف وعدم الاعتراف لها بالخصوصيات المميزة لهويتها ،كل ذلك قد يكون منبها قويا يوقظ نعرات طائفية كانت خاملة وخامدة تهادن النظام السياسي القائم ولا ترى جدوى أو مبررا مقنعا لمناجزته على الأقل في مرحلة معينة. فتحريك الطائفية هو مما يهدد المواطنة كإنجاز مهم ناضل الانسان من أجله طويلا ذلك أن " الطائفية حين ينظر إليها من حيث المبدأ تتحدد بالتعارض مع المواطنية تعارضا هو من الوضوح بحيث أنه، إذا كانت المواطنية تتحدد بممارسة الحقوق السياسية في بلد ديمقراطي، فإن الطائفية تشكل بالمقابل، مسا أكيدا بالحريات الفردية .من هذا المنطلق ، كان الليبراليون على حق في محاربتهم الطائفية بلا هوادة .إلا أنه من الخطأ الاعتقاد أن مثل هذا الدفاع عن المواطنية ضد الطوائف يحل مشكلة الأقليات [1] (**تورين سنة2011ص250**.) فإذا حضرت هذه الشروط هيأت الذريعة والمسوغ القويين والبيئة المناسبة التي تتحرك فيها الحمية الطائفية بشتى ألوانها والتي قد يسوؤها أن لا تمثل بما يناسب حجمها في الهيئات التشريعية والقضائية والتنفيذية .و قد يرفع سقف المطالب إلى حد الاستقلال والانفصال كما أسلفنا. وإقامة كيان سياسي جديد مستقل كما هو الحال بالنسبة إلى تيمور الشرقية التي طالبت بالانفصال عن أندونيسيا، وإقليم الباسك في أسبانيا .أو جنوب السودان عن الدولة الأم ،السودان ،وقد تحقق ذلك فعلا في بعض المناطق من العالم. وقد تكتفي بعـــض الأقليات باستقلال إداري عن السلطة المركزية وحكم ذاتي ضمن فيدرالية، كل ذلك قد يترتب عن الاعتراف بخصوصيات هذه الإثنية وتميزها ..وينتج عن ذلك أن تخصص لها ميزانيات خاصة .كما هو حال أكراد العراق وتركيا.

فلا يخلو حال الجماعات الإثنية إذن من أحد الاحتمالات التالية :فهي إما اندماجية تريد الاندماج فعليا في المجتمع السياسي الذي تنضوي رسميا تحت لوائه ،بأن يعترف بها وبحقوقها وخصوصياتها وقدكانت تتجاهل لسبب أو لآخر، فتنال ما يناله الآخرون من حقوق مختلفة على قدم المساواة ودون تمييز وإما أنها انفصالية استعلائية ترى أنها أولى من غيرها في السيطرة والتسلط وقد يصل بها

الحال إلى أن لا تطلب الانفصال والاستقلال عن الدولة الوطنية الأم فحسب.وقد لا ينتهي طموح بعض الطوائف عند هذا الحد ،بل قد يذهب بها إلى أبعد وأخطر من ذلك ، ...إلى أن لا تكون على رأس الدولة الوطنية فحسب ،بل لقيادة وريادة وسيادة العالم كله باعتبار أن هذه الإثنية أفضل الأعراق ـــ فيما تتصور ـــــ ،ومن ثم فهي الأولى بقيادة العالم كما هو الحال بالنسبة إلى الحركة النازية أو الصهيونية كما تؤكد ذلك كتبهم.فقد جاء في التلمود وهو من الكتب المقدسة عند اليهود :"إن الأمميين ـــ أو الغوييم ـــ وهم كل الأمم والشعوب من غير اليهود،هم الحمير الذين خلقهم الله ليركبهم شعب الله المختار" قطب : 1980ص43)

ولعلنا عندما نتكلم عن الطائفية فإن الذي يتبادر إلى الذهن هو الطائفية التي يصنعها الدين ، الاختلاف الديني أو حتى المذهبي في الدين الواحد قد فرق وحرك النعرات .ولكن الواقع يثبت أيضا أن هناك الطائفية السياسية وهي الاخرى ذات تاثير مدمر وهدام ذلك عندما يحتكر حزب بعينه السلطة ونفوذه طائفة بعينها على سبيل المثال عندما يسيطر رجال المال والاعمال على صنع القرار ويتم اقصاء باقي الاحزاب ،فأن هذا السلوك لايختلف في آثاره عن الطائفية الدينية"(الطائفية عامة وآثارها التدميرية وكيف نعالج مسبباتها DEMOCRATICAC.DE//HTTPS).

ومن الواجب هنا ،لكي ننظر الى الظاهرة بملء العين فنميز بين القدر المسموح به والمسكوت عنه والذي لا يمثل خطرا على الوحدة الوطنية من القدر المحظور المحذور.ويتاح لنا ذلك بالتمييز بين مصطلحين الأول هو الطائفية والثاني هو الفتنة الطائفية،فالاول يبدو وضعا طبيعيا ،إذ الناس خلقوا مختلفين في السنتهم وأديانهم وألوانهم وفي كل شيء تقريبا فلا تكاد تجد أنسانا يطابق آخر تمام التطابق و لم يخلق الله من كل واحد منا إلا نسخة واحدة. وليس لأحد ان ينكر هذا الاختلاف فضلا عن ان يعمل على ازالته او التضييق عليه،أما مكمن الخطر فهو عندما يستغل هذا الاختلاف الذي هو عامل تنوع واثراء في المجتمع وهو وضع طبيعي جدا لايترك وشأنه،بل ينفخ فيه فتصير بعض الطوائف تستشعر افضلية وتفوقا على الاخرين يورثهم شعورا بانهم أولى بالحكم والمناصب والريوع وسائر الامتيازات ،مما يحرك مشاعر مضادة عند الطوائف الاخرى فتنافسها في كل ذلك ،وهنا يستعر أوار الفتنة الطائفية ،التي تجد في التنافس على الامتيازات دافعا قويا لاشعال فتيلها.

3،3) أسباب مفضية إلى الفتنة الطائفية

ومن الأسباب الأخرى التي تعضد الأسباب التي ذكرنا آنفا والمفضية الى الفتنة الطائفية منها :

–الظلم السياسي الذي قد تمارسه الدولة عندما تقرب طائفة فتستأثر هذه الأخير على الامتيازات والريوع على حساب طوائف أخرى يفترض ان لها نفس الحقوق ،مما يثير حفيظتها.

–استغلال مؤسسات التنشئة السياسية والاجتماعية(مدارس،ودور التعليم والمراكز الثقافية..)للترويج لدين او مذهب طائفة معينة ،في عمليات هي اقرب الى غسيل المخ وتشويه الذاكرة الوطنية والوعي الوطني.

– قمع الآخر الذي يشكل أقلية وإرهابه عندما ينادي بالمساواة والحقوق.

– ظلم طائفة للطوائف الأخرى مما يجعل العيش المشترك صعبا واحيانا مستحيلا .

– اعلاء مبادئ وقيم عقيدة دينية أو ثقافة عرقية على القيم الإنسانية المشتركة أو بما تتناقض مع مقررات حقوق الانسان الدولية .

–سحق ثقافات الطوائف الصغيرة من مكونات الدولة ،واقصاؤها وتهميشها وفي الحالات المتطرفة تجريمها .

– سلخ تاريخ طائفة محددة عن التاريخ الوطني العام أو تهميش تاريخ الوطن لصالح ابراز تاريخ طائفة محددة او تزوير تاريخ.الطوائف الأخرى.

– **النزعة** الاستعلائية والنظر من علو إلى الآخر شريك الوطن وممارسة العنصرية معه .

– التناقض مع مبادئ أ المواطنة والعمل على اهدارها وتجاهل مقتضياتها.

– تقديم الولاءات الفرعية والطائفية على الولاء للدولة بما يخل بالقواعد الحاكمة لمفهوم الدولة الحديثة ...وهذا يختلف بالطبع عن التضامن الإنساني والطبيعي بين افراد الطائفة الواحدة .

– عبور الولاء للطائفة أو العقيدة او للعرق الحدود الوطنية على حساب الانتماء للدولة الوطنية ،وعندما يكون التضامن العابر للحدود مع الطائفية له الأولوية على التضامن مع شركاء الوطن من الطوائف الأخرى،خاصة عندما يجد ذلك كله وراء الحدود ،الأجنبي المتربص الذي يظهر التجاوب والتعاطف والتبني لمطالب تلك الطائفة المتحيزة والملاحظ في واقع اليوم ان المجتمعات صار عندها نزوع إلى التشظي يجد تجاوبا من الخارج في صورة قوى اجنبية تستفيد كثيرا من هذا التفتيت للمجتمع الواحد ،إذ تزكي هذا الميل وتنفخ فيه من روحها ،وهذه تمثل ردة عن صلح وستفاليا الذي رأيناه يكرس وحدة الدول وسيادتها،وبمقتضى ذلك يحرم التدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول . وهذا التدخل الأجنبي المستعان به قد يفضي الى اسوا الاحتمالات ...تحريك النعرة الطائفية واشعال فتيل الحرب الاهلية.والصراع الداخلي المقيت والمدمر ،وما (الربيع العربي) منا ببعيد.ولا نريد للتاريخ هنا أن يعيد نفسه.ولذلك قد يخون صاحب هذه النزعة ومن يقود مثل هذه الحركات.

4) الدولة الوطنية يجب ان تعترف بالتنوع الطائفي وتحتضنه.

4،1)الوحدة يجب ان تستوعب وتحتضن الاختلاف والتنوع.

وبعيد عن التهويل والتهوين ،وكلاهما يميل بالرصانة العلمية ،فإن ثمة نقاط مهمة تستحق ان يشار إليها .أولا أن الطائفية إلى حد ما تعتبر حالة طبيعية،فجميع أفراد البشر لهم انتماءات طائفية إ ن بالنسب أو بالولاء ،أو بالاعتناق ،وقليل ماهم اولئك الذين لايعرفون لهم انتماءا عرقيا أو انتحال ديانة أو التكلم بلغة معينة هي اللغة الام بالنسبة إليهم .والانسان هنا أي انسان هو اشبه شيءبالنقطة الهندسية محكوم باحداثيات، هي انتماءاته.فلاينكر على إنسان من الناس الارتباط بشيء مما ذكرنا.ولكن عندما تتجاوز حدا معينا وتوجه وجهة معينة لتحرك القار من أوضاع المجتمع ،والاستقرار مكسب عزيز للدول ولمواطني الدول لايعرف قيمته إلا العقلاء ومن ذاق مرارة وعاش اهوال اللااستقرار.إذ ألد أعداء الدولة أي دولة واكثر الهواجس جدية هو اللاإستقرار.إذا لم توجه الطائفية هذه الوجهة و لم تفض إلى الفتنة وتهدد الاستقرار.فإنها وضع طبيعي.إنها تشبه السكر في دم الانسان،فلايوجد جسم بشري هو خلو من السكر ولا هو في غنى عنه في حدود دنيا ضرورية وفي حدود قصوى مسموح بها لا يجوز تجاوزها (حوالي 1غ في اللتر)،تجعل منه حالة طبيعية .إنما الخطورة عندما يتجاوز هذا الحدا .آنذاك يدق ناقوس الخطر وتبدؤ نذر المرض.وكذلك حال الجسم الاجتماعي لا يخلو من تنوع تصنعه الانتماءات المختلفة،لا يملك الجميع الا ان يسكتوا عنها أو يعترفوا بها صراحة إن هم راموا ذاك المطلب العزيز عند كل عقلاء الدنيا وهو الاستقرار.ولكن تجاوز حد معين هو نذير الكارثة والفتنة وكل شر مستطير "والفتنة اشد من القتل "البقرة الآية 190و "والفتنة اكبر من القتل"البقرة الآية 215:عندما تقسم المجتمع الى فئات تتصارع وتتقاتل ولا يسع بعض منها البعض الآخر.ويحدث الاحتقان ويستحيل المجتمع برميل بارود.

الامر الثاني:هو أن ما تنتجه الطائفية عندما تتمادى وتتجاوز الحدود المسموح بها قد تكون بمعنى ما،من حالات اللا استقرار والفتنة وانقسام المجتمع على نفسه والدخول في الصراع والتقاتل.هذا الوضع لا يرضي أي عاقل أيا كان دينه وانتماؤه العرقي والثقافي مما يجعلنا في الاخير نقول عن الفتنة الطائفية أنها رذيلة عالمية(universelle،)تتفق كل العقول على انكارها .وهذا هو الذي يبرر تنويعنا لاحقا لاقتباسات نقول هي ثمرة تجارب ناضجة للبشرية(بغض النظر عن الانتماءات والمصادر) والتي تعني من جملة ما تعني ان الفطر السليمة على اختلاف مشاربها تنكر كل ما يهدد الامن والاستقرار وأهمها الفتنة الطائفية .

في ظل هذا السجال السياسي النشط والذي يمور بالحركة ،إن في عقول المنظرين أو في واقع ا لممارسة السياسية اليومية يريد افراد كثر – وهم من عقلاء الوطن الواحد- التعايش مع غيرهم فيطالبون في الحالات العاديـــة بالاعتراف بثقلهم الاجتماعي والسياسي والتاريخي وهوياتهم وحقوقهم وكل ذلك مشروع. فإذا تحقق شيء من هذا أشاع جوا من التسامح والتعايش والتعامل الايجابي البناء بغض النظر عن الحجم الديموغرافي للطوائف المختلفة التي يجب أن تكون ممثلة سياسيا، يستوي في ذلك الأغلبية والأقليات المكونة للمجتمع. وإلا فإن التشنج والتوتر والتعصب سيحل محل التسامح والتعايش،والنتيجة ستكون حراكا متعبا يشتت جهود الدولة الوطنية وهي تحاول الارتقاء بمجتمع المواطنين.،فتقصر عن ذلك، وقد يحمل هذا الاثنيات وهم جزء من النسيج الموا طني على استعمال حتى ما ليس مشروعا من الوسائل في سبيل تحقيق مطالبها المختلفة والتي تجاهلتها و لم تأبه بها السلطة القائمة .وقد يصل الأمر إلى حد الاستعانة بقوى خارجية كما يؤيد الواقع ذلك كما رأينا ذلك آنفا. مما قد يهدد السيادة الوطنية،بعد أن هددت الوحدة الوطنية. ويبدو أن هذا ممالا ترتاح إليه الدولة الوطنية نفسها لأنه إيذان بانهيارها وفشلها. وهي التي تريد أن تقف في وجه كل شيء في سبيل استمرارها وقوتها كنموذج رائد ورائج للدولة الحديثة.

إن التعايش المنشود والمبطن بمشاعر التسامح يمكن اعتباره فضيلة عالمية تجمع عليها كل العقول والفطر السليمة ، فحتى الاسلام مثلا،وهو الذي تكال له التهم من قبل بعض خصومه بالراديكالية والتعصب المقيت والاكراه واضطهاد رعاياه من غير المسلمين ،والارهاب،يبرؤ من كل هذه التهم كما تدل على ذلك النصوص والممارسات وهذه الصور المشرقة التي لاتدل على مجرد التسامح بل على ماهو أرقى من التسامح وهو الاعتراف بالآخر المختلف حتى في الدين وبره والدفاع عنه واقامة اواصر المصاهرة معه، من ذلك أنه حين أشكل الامر على امير المؤمنين عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه مخالفة أهل الذمة المسلمين في أحوالهم الاجتماعية وبقاؤهم على ما جرت به أحكام دينهم المخالفة للإسلام، وهم يعيشون بين ظهراني المسلمين، حينذاك كتب إلى الحسن البصري رحمه الله مستفتيا :ما بال الخلفاء الراشدين تركوا أهل الذمة وما هم عليه من نكاح المحارم، واقتناء الخمور والخنازير ؟ فأجابه الحسن البصري: إنما بذلوا الجزية ليتركوا وما يعتقدون ،وإنما أنت متبع لا مبتدع. والسلام"[1] (العابد : 2008 ص 341). فواضح هنا اعتراف الاسلام بالآخر المختلف واحترامه له وتركه يؤدي طقوس عبادته دون تضييق بل عد التضييق ابتداعا ،وأن الاسلام يسع المختلف بل يحسن اليه ويقيم معه وشائج ترقى حتى الى المصاهرة."اليوم أحل لكم الطيبات وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامهم حل لكم والمحصنات من اهل الكتاب" (المائدة الآية 5)بل أمر ببرهم والقسط اليهم (لاينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين و لم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا اليهم إن الله يحب المقسطين"(الممتنحنة الاية 8)

وقد جاء في رسالة علي رضي الله عنه إلى عامله بمصر :وأشعر قلبك الرحمة للرعية والمحبة لهم واللطف بهم ..فإنهم صنفان :إما أخ لك في الدين أو نظير لك في الخلق." (مرسي : 2012ص38)

وقد نزلت آية :"لا إكراه في الدين " ،كما يروي الطبري عن ابن عباس في رجل من بني سالم بن عوف يقال له الحصين كان له ولدان مسيحيان وهو مسلم، فسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يرغم ولديه على اعتناق الإسلام، بعد أن أصرا على التمسك بالمسيحية فنهاه الرسول صلى الله عليه وسلم عن ذلك ونزل قوله تعالى في سورة البقرة الآية 256"لاإكراه في الدين". وفي خلافة أبي بكر رضي الله عاهد خالد بن الوليد أهل الحيرة على ألا يهدم لهم بيعة ولا كنيسة، ولا قصرا يتحصنون فيه ،وعلى ألا يمنعوا من ضرب نواقيسهم ، أو إخراج الصلبان في يوم عيدهم ،على ألا يعينوا كافرا على مسلم ،ولا يتجسسوا للكفار على المسلمين. ونص في المعاهدة على أن الجزية يعفى منها الشيخ الذي عجز عن العمل، أو أصابته آفة ،أو كان غنيا فا فتقر، وليس ذلك فحسب، بل يعال هو وأولاده من بيت مال المسلمين ما أقام بدار الإسلام" (الطيار. 2006ص133) .ومن التطبيقات التي مارست فيها الدولة الاسلامية المسؤولية كاملة عن حماية أهل الذمة(وهم جزء لايتجزأ من الدولة الإسلامية) ما حدث حين أراد

أمير التتار إطلاق سراح أسرى المسلمين دون الذميين(أي المعاهدين ممن هم على غير الإسلام)، الأمـــر الذي رفضه شيخ الاسلام ابن تيمية،(وهو الذي كان يرمى ظلما بأنه منظر الإرهاب والتطرف) وقال للأمير التتري: "لابد من افتكاك جميع من معك من اليهود والنصارى،الذين هم من أهل ذمتنا ولا ندع أسيرا لا من أهل الملة ولا من أهل الذمة فأطلقهم"... وأصر على هذا الموقف حتى أطلق سراح الجميع" (هويدي : 1999ص 115) . وإذ نورد هذه النصوص والاحداث فلاننا نرى فيها تجربة رائدة يمكن ان تستفيد منها البشرية كلها في مواجهة التنوع الطائفي الذي لابد منه وتمنعه من مزلق الفتنة الطائفية.

وجاء في المادة الثانية من الإعلان العالمي لحقوق الانسان الذي اعتمد بموجب القرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ألمؤرخ في 10 ديسمبر 1948 : "لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق الواردة دون تمييز كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو البلاد أو التفرقة بين الرجال والنساء" . هذه النصوص على اختلاف سياقاتها وملابساتها التاريخية وظروفها والبيئات الثقافية التي انتجتها إلا انها تلتقي على نقطة تهمنا في وهي الدعوة الصريحة والملحة الى التعامل المتوازن مع المختلف بندية وذلك بالاعتراف بحقه في حرية المعتقد والانتماء وحرية الرأي وحرية التعبير عن هذا الرأي بلسان المقال أو الحال .وكل هذا ذو صلة قوية بالفتنة الطائفية كهاجس جاد للإنسان ..مما يجيبنا عن التساؤل عن سر الاهتمام بهذا المطلب بدءا من التمني ،مرورا بالاوامر والتوجيهاتمن اجل حفظه وانتهاءا بحركات احتجاجية تاخذ صورة الثورة في سبيل تحصيلها.. ثم هي مما تتواطؤ الفطر والعقول عليه.إن الاعتراف بالآخر المختلف يستحق في ذاته أن يصنف كفضيلة عالمية (universal virtue,) قائمة بذاتها .

2،4) كيف يجب أن تتصدى الدولة الوطنية للفتنة الطائفية

ولمواجهة الفتنة الطائفية يمكن رصد الوسائل التالية :

– بذل جهد نوعي من طرف نخبة مخلصة للوطن من اجل تعميق الوعي باخطار الطائفية واضرارها وانها من اسباب التخلف في كل الميادين.وحماية المواطنين وتحصينهم ضد افكار طائفية ضيقة تفرق ولا تجمع وتدمر ولاتعمر .

– تجريم الفتنة الطائفية قانونا وربطها بالخيانة والانتهازية والوصولية والتمرد .والصرامة من قبل الدولة في التعامل مع من يحرك الفتنة الطائفية أيا كان.

– مقاطعة وعزل دعاة الطائفية المقيتة والتي تدعو الى الفرقة والتشرذم.مما يعين على تجفيف منابع الفتنة الطائفية .

– السماح من قبل السلطة القائمة للتعبير عن المطالب بطرق سلمية والتجاوب معها ،حتى تكون رسمية ولايكون العمل في السراديب بعيدا عن الملاحظة مما يجعلها أقرب إلى المنظمات السرية المحظورة منها إلى هيئات المجتمع المدني الرسمية والمعترف بها والمجتمع المدني رافد مهم من روافد الديمقراطية .

– اعادة النظر في السياسات الاقتصادية التي تحتكر الاستفادة من الريوع الوطنية أيا كان لون هذه الطائفة المحتكرة،مما يزيد في تعميق الهوة بين هذه الفئة المستأثرة بالامتيازات وبقية الفئات وهو الامر الذي تستغله فئات مناوئة للدولة الوطنية ، فتجد عند اولئك المحرومين،اذانا صاغية وانقيادا يعين على تجنيدها لتحقيق اهدافها التي قد لاتكون بريئة في الكثير من الاحيان مما يفسد اكثر مما يصلح ومما يفت في عضد الدولة أكثر مما يقويها وذلك ايذان باللااستقرار الذي هو ايذان بالفتنة "والفتنة أشد من القتل"البقرة الآية 190"والفتنة اكبر من القتل".البقرة215 .ولانريد نحن (الجزائريون خاصة)، للتاريخ ان يعيد نفسه مرة ثانية .

– تحييد الدولة بدل تطييفها(قصرها على طائفة تستأثر بامتيازات السلطة) ،أي جعلها على الحياد وعلى نفس المسافة من جميع المواطنين مما يمكنهم من تحميلهم واجباتهم واستيفاء حقوقهم التي ينص عليها القانون وليست منة تابعة لمزاج الحاكم يعطيها لمن يشاء ويحرم منها من شاء،مما يكسب السلطة القائمة مشروعية غير مطعون فيها لقيامها على فضيلة العدالة .وهي ام الفضائل.أما إذا

طيفت الدولة فان ثمرة ذلك استئثار طائفة معينة بالسلطة وما يستتبعه ذلك من محاباة تخدم مصالح فئة معينة دون سواها.مما يثمر حنقا مضمرا ينتظر الفرصة المناسبة ليعبر عن نفسه في صورة عنيفة مكلفة .ولن يتحقق هذا التحييد للدولة الا بارساء تقاليد الديمقراطية التي هي الديانة الجديدة للبشرية في مضمار السياسة.وهي فيما يبدو أفضل ما وصل اليه العقل البشري وهو يجتهد في مضمار الحكم،بما تضمنه من تداول على السلطة يمنع طائفة ما أن تبقى في السلطة إلى الابد ويتيح التعددية وتسمح للآخرين بالوصول إليها بطرق سلمية.ثم إن من تقاليد هذه الديمقراطية أنها تتيح حرية التعبير وتضع لذلك المنابر من وسائل الاعلام وغيرها وتعترف بالمعارضة المعبرة عن نفسها دون خوف من اضطهاد أو قمع .وكل ذلك وغيره من آليات الديمقراطية تعتبر صمامات أمان تمنع من الانزلاق إلى كل احتجاج غير سلمي يستعمل القوة ،فيقابل بقوة السلطة مما يدخل الدولة في حروب اهلية هي في غنى عنها وعن نتائجها المدمرة .

لهذه الاعتبارات كلها كان يجب مراجعة لائحة حقوق المواطنة ليضاف إليها حق جديد مهم يعضد تجربة المواطنة الناضجة وتعطيها فاعلية هو حق الاعتراف الرسمي بالآخر المختلف إثنيا وثقافيا ودينيا وبحقه في الاحتفاظ بهويته والتعايش معه .فالتطورات الجديدة التي أضعفت فكرة وجود مجتمع متجانس وعمقت فكرة أن كل مجتمع يضم عددا من الجماعات العرقية والدينية والطائفية والنوعية(الإثنية) فرضت أن يضاف إلى فكرة المواطنة مجموعة جديدة من الحقوق تتمثـــــل في حق هذه الجماعات في الحفاظ على هويتها وثقافتها ولغتها وتراثها ". (عبد الحفيظ:**المواطنة** . ب ت ص27)

لقد أقحمنا مفهوم المواطنة ، ومسوغ ذلك أن فكرة المواطنة هي ولاء(رسمي) جديد للدولة الوطنية حاضنة المواطنة بامتياز كما هومعلوم ،ومن ثم فهي حل ذكي إن حسن تبنيه واستيعابه وتوظيفه وممارسته ،بل يبدو لنا الحل الامثل الذي لاحل غيره لمشكلة الطائفية في صورتها الفجة المذمومة التي تفرق ولا تجمع،فجاءت فكرة المواطنة لتعترف بهذا الاختلاف وتستوعبه وترتقي به وتجمع المختلفين طائفيا.ولسان حال هؤلاء يقول :إن اختلفنا تنوعا في الانتماءات الطائفية فلتجمعنا المواطنة التي تعني من جملة ما تعنيه ان يواطن انسان آخر أي يعيش ويتعايش معه في الوطن الواحد رغم اختلافهما دون أن يطغى أو يعتدي أحد على أحد.ولسان حال الجميع المؤتلف يقول:فلنعمل بما اتفقنا عليه ويعذر بعضنا بعضا فيما اختلفنا فيه.ولن تستمر حياة ولا تعايش دون ذلك.ان عالمنا متنوع أجمل منه متجانسا.

5) خاتمة : يبدو أن اللحمة والتماسك داخل الدولة الوطنية والتضامن بين الطوائف المختلفة إن لم يجدا هواء نقيا يتنفسانه،هواء لم تعكره المصالح الفئوية الضيقة للطوائف ، ولا الرؤى محدودة الأفق ولا النرجسية السياسية التي يتولى كبرها بعض الأحزاب والنخب والطوائف ،ولا التعصب المقيت من هذه الطائفة أو تلك . في مثل هذه البيئة تنضج المواطنة الجامعة جنبا إلى جنب مع الروح الوطنية التي هي درجة عالية من المواطنة الصالحة فيما نحسب.ذلك أن المواطنة الصالحة كسلوك انضباطي يغرس في وجدان الناس وعقولهم حب أوطانهم والتعلق بها ، لتجد الطريق بعد ذلك إلى واقعهم .فيحصل انسجام بين الحاكم والمحكوم وبين المحكوم والمحكوم ، ولو في حدوده الدنيا مما يضمن استمرار الحياة والاستقرار الذي هو الهاجس الأول لكل المجتمعات كما كررنا ذلك مرارا لأهميته. إن لم يكن حبا فلا أقل من التعايش الذي به تستمر الحياة.وتستقر به الاوضاع مما يتيح نظرة هادئة ومراجعة رصينة للعلاقات بالآخرين بعيدا عن ضجيج وتأجيج النعرات الفئوية الضيقة ، وقد يثمر الحب بين الجميع وما اكثر ماحدث هذا في التاريخ.ولا أصرح من هذه الحادثة الموثقة : يقول توماس أرنولد في كتابه "الدعوة إلى الاسلام" لما بلغ الجيش الإسلامي وادي الأردن وعسكر أبو عبيدة في فحل ،كتب الأهالي المسيحيون في هذه البلاد إلى العرب (يقصد المسلمون):يا معشر المسلمين **أنتم أحب إلينا من الروم**، وإن كانوا على ديننا. أنتم أوفى لنا وأرأف بنا وأكف عن ظلمنا وأحسن ولاية علينا)(قطب 1992ص195)

وهذه ليست دعوة إلى القضاء على التنوع الطائفي بالضربة القاضية. أو تغييبها عن المجتمعات. فذلك أمر غير وارد على الاطلاق كما تكرر ذلك كثيرا في هذا المقال.ولكن يمكن العمل على التخفيف من حدتها تارة واحتواء وامتصاص هزاتها الارتدادية تارة أخرى عبر نشر وتكريس ثقافة التوافق والتسامح الطائفي والمذهبي والاخذ بالوسائل المذكورة آنفا والتي نحسب أنها وسائل فعالة تهذب الطائفية من شوائب التوحش والعدوانية المقيتة والنعرة الفئوية الضيقة. لأن هذا هو الذي يتحول مع الزمن إلى مقدمة ضرورية من أجل تأسيس وتعزيز الوحدة الوطنية للمجتمعات المتقدمة "**(شبيب : 2001ص32)**

إن التنوع الطائفي هو وضع طبيعي مثري للحياة الاجتماعية فيما نقدر ،وإن عالمنا بهذا التنوع هو أجمل منه لوكان متجانسا،والتنوع لاتكاد تخلو منه دولة اليوم إن هي تركت وشأنها ،فقد تستغل من أطراف داخلية او خارجية لتصير قنبلة موقوتة محشوة بنعرات اثنية أو لغوية او سياسية،أو دينية،أو حتى مذهبية داخل الدين الواحد كما عند المسلمين في كثير من بلدانهم(شيعة وسنة،أو كالمذاهب الفقهية عند أهل السنة)وما اسهل ما ينفخ في مثل هذه الاختلافات لتستحيل صراعات وخصومات تقض مضجع الدولة ،تفت في العضد. ويزداد الامر سوء ا وتازما عندما تتحالف قوى خارجية متربصة مع الطائفية وصورة ذلك تدخل اجنبي سافر يخرق سيادة الدولة بذريعة حماية الاقليات التي قد تستنجد بقوى خارجية،وما اكثر المتربصين .مما يزيد في تشتيت جهود الدولة وإضعافها وتلك ازمة أخرى واقعة أو متوقعة.

إنه لا ينكر الاختلاف بين الناس في كل شيء،بل حتى بين الافراد في الطائفة الواحدة أيا كان لونها بل هو السمة الغالبة على افراد المجموع الإنساني بل مجموع الموجودات: إن أفقيا في صورة تنوع أو عموديا في صورة تفاوت فذاك أمر طبيعي وسنة كونية تسم الموجودات كلها لا عالم الانسان فقط ،ولكن الوضع اللائق هو أن يكون اختلاف تنوع وإثراء يبني لا اختلاف تضاد يهدم .وإذا كان لابد من اختلاف التضاد ،وهو كائن لامحالة،فيجب ألا يستحيـــل اصطداما وصراعا تستخدم فيه كل الوسائل ويأتي على كل شيء جميل في الحياة الانسانية فيحرقه.... وإلا سيكون الوطن مهددا بالتفتيت والفرقة.وهو أمر يؤكده واقعنا الراهن خاصة. ،ولعل ذلك بعض اسرار الحكمة الالهية التي تتضمنها الايتان الكريمتان:"ومن آياته خلق السماوات والارض واختلاف السنتكم والوانكم إن في ذلك لآيات للعالمين" (الروم 22.)وقوله تعالى "ياايها الناس انا خلقناكم من ذكر وانثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن اكرمكم عند الله اتقاكم ان الله عليم خبير"(الحجرات 13).

6. قائمة المراجع:

القرآن الكريم.

1–أبو جابر فايز صالح. 198ا الفكر السياسي الحديث. ، بيروت ،دار الجيل، بيروت ،

2– أنابيل موني ـــــبتيسي ايفانز:2009 العولمة ،المفاهيم الأساسية ،ترجمة آسيا دسوقي ،بيروت .الشبكة العربية للبحث والنشر.

3– البار محمد علي 2008 العلمانية جذورها وأصولها ط 1.دمشق .دار القلم

4– بينيت طوني وآخرون 2010 مفاتيح اصطلاحية جديدة ، معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع،ترجمة سعيد الغانمي،بيروت المنظمة العربية للترجمة

5– تورين .آلان :. 2000 ما الديمقراطية؟ ترجمة عبود كاسوحة. دمشق وزارة الثقافة السورية.

6– تورين. آلان : 2011 براديغما جديدة لفهم عالم اليوم. ترجمة جورج سليمان، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية.

7–– الجمل شوقي و عبد الرازق عبد الله 2000 تاريخ أوربا من النهضة حتى الحرب الباردة .ب ط القاهرة المكتب المصري لتوزيع المطبوعات,

8- دياب قايد: 2007 المواطنة والعولمة تساؤل الزمن الصعب , القاهرة مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان،.
9- الطيارعلي عبد الرحمن.2006 حقوق غير المسلمين في الدولة الاسلامية ،الرياض .مكتبة الملك فهد
10- كيثيل رايموند كارفيليد: 1963 العلوم السياسية .ترجمة فضل زكي محمد .بغداد مكتبة النهضة للنشر
11-لالاند اندريه:2001 معجم المصطلحات الفلسفية. ترجمة د .خليل أحمد خليل.بيروت ،دارعويدات بيروت
12- مرسي حسام:2012 مدخل إلى العلوم السياسية ط1.الاسكندرية دار الفكر الجامعي ط1..
13- مكاوي بهاء الدين.2006 أسس الاجتماع السياسي في الفكر الغربي والاسلامي ب ط.الخرطوم مركز التنوير المعرفي .
14- المشاعلي محمد برهام :2007 الموسوعة السياسية والاقتصادية .القاهرة دار الأحمدي للنشر ،القاهرة
15-صقر عبد العزيز :1995 الدين والدولة في الواقع الغربي ،القاهرة دار ومكتبة العلم للجميع،
16- عبد الحفيظ احمد: بدون تاريخ المواطنة ابعادها وتجلياتها العربية،سلسلة الطريق إلى الحرية القاهرة.المجموعة المتحدة.محامون مستشارون وقانونيون)
17- عبد الله عبد الخالق:1989 العالم المعاصر والصراعات الدولية الكويت سلسلة عالم المعرفة،المجلس االوطني للثقافة والفنون والأداب ..
18- عبد الحفيظ احمد: بدون تاريخ . الطريق للحرية /المواطنة، القاهرة شبكة رسل الحرية .المجموعة المتحدة
19- عبد الفتاح عبد الكريم اسماعيل. بدون تاريخ معجم مصطلحات عصر العولمة.نسخة الكترونية wwwkotobarabia.com
20-عمارة محمد 2003 لاسلام والأقليات.القاهرة مكتبة الشروق الدولية .
21- عمارة محمد : 1998 الإسلام هل هو الحل ؟ط 2 القاهرة دار الشروق .
22- قطب محمد :1980 جاهلية القرن العشرين .بيروت دار الشروق، .
23- سليمان عصام .1991 الفدرالية والمجتمعات التعددية ،بيروت دار العلم للملايين.
24- شترايز جوزيف:سنة1982 الأصول الوسيطة للدولة الحديثة ،ترجمة محمد عيتاني .بيروت دار التنوير للطباعة ولنشر
25- شبيب كاظم: 2001 المسألة الطائفية .تعدد الهويات في الدولة الواحدة ب ط بيروت .دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع
26- هويدي فهمي : 1999 مواطنون لا ذميون . القاهرة دار الشروق،

مواقع الكترونية:

- صيدالفوائد .السياسة الشرعية.تعريف وتأصيل . Http://saaid.net.>doat>6htmموقع الكتروني)
- العلاف ابراهيم خليل: الدولة في الفكر الغربي الحديث مقالة في موقع الكتروني asp.aid /ort/show/org.debat www/ahewaتاريخ الدخول 2022/03/10

مراجع اجنبية

1)La Pierre) Jean William 2001 .**Qu'est ce qu'etre un citoyen ?** .PUFparis
2- Burdeau George1970 .**L'etat** . edition du Seuil .Paris